«ولا ينفعكم نصحى إن أردت أن أنصح لكم»

لم أكن يوم كتبت كلمتى الأولى فى 5 مارس الماضى عن التطهير لا التشهير ولا يوم كتبت الكلمة الثانية عن الموضوع نفسه فى 14 إبريل الحالى بمستعطفٍ ولا بمستنجدٍ، لم أستدر العطف على أحدٍ ولا الرفق بأحدٍ. ولا كنت أستجدى للناس رحمة أو أرجو فى معاملتهم تساهلًا ولينًا. ولم تكن لى مصلحة شخصية حفزتنى إلى الحديث، فالاعتراض على الحالة المؤسفة التى وصلنا إليها من التشهير بالناس قبل أن تتبين الأمور وتتكشف الحقائق.

إنما كنت أنصح باسم الواجب والعدالة والقانون.. فكنت أطالب لغيرى بحماية تحتمها العدالة ويفرضها القانون ضنًا بالكرامات أن تهدر وبسمعة الناس أن تلوث، بل وبسمعة مصر نفسها، فلا تصبح مضغة فى الأفواه.

وكل ما ينشر مليئًا بالإفك.. محشوًا بالزيف، فكانت القصة تروي على صورة، ثم تعود فتروى على أخرى.

وكانت ولاتزال الوقائع تشوه وكثير من الحقائق ينتقض ويبتر.. وليس للناس دفاع يقرأ أو يسمع، فمنهم فريق عف عن النزول إلى الميدان وأسلم سمعته لله، ومنهم فريق لجأ إلى القضاء وإن كان الأمر فى هذا يطول، ومنهم فريق دافع عن نفسه لكن المشهرين استمروا سادرين فى حملتهم، معتمدين على أن الاستمرار فى ذاته وسيلة من وسائل التأكيد، وأنَّ الإلحاح طريقة من طرق إقناع الناس بأنَّ ما يدعون إليه حق.

ولم أكتب فى هذا الشأن قديمًا مع أنَّ حملة التشهير كانت قائمة ضد الوفد

ورجاله منذ سنوات وسنوات لأنَّ الناس جميعًا كانوا يفهمون أنها حملة مقصودة لا يراد بها إلا التشهير والتشهير وحده، لكن لما وليت الوزارة الحالية الحكم وأعلن دولة رئيسها فى كتاب تأليف الوزارة حملته على الفساد واعتزامه تطهير أداة الحكم حمدنا الله لأنَّ من أولى نتائج هذا التطهير أن تنتهى حملة التشهير، فالكلمة أصبحت للقضاء ومتى كان الأمر كذلك وجب أن تقف تلك الحملة الآثمة وأن يترك القضاة فى جو هادئ، فلا يؤثر فيهم جو مصطنع، والقضاة سيقرأون أوراق الاتهام وسيسمعون دفاعًا وسيصدرون أحكامًا، وكانت أبسط قواعد العدالة تقتضى الاستجابة إلى ما تحدثت عنه منذ 5 مارس الماضى، بل كانت أبسط قواعد العدالة تقتضيه دون أن ينبه أحد إليه، فبرنامج هذه الوزارة واضح من أول يوم وهو صريح فى أنها معتزمة تحقيق كل ما شاعت عنه شائعات أو ذاعت بشأنه اتهامات، إذن كان واجبًا ألا تخوض الصحف والمجلات فى تلك الأمور شهرين كاملين.

أقول هذا لأننى ما اطلعت على جريدة المصرى أمس صباحًا وجدت أنَّ دولة رئيس الوزراء قد بعث بكتاب إلى حضرات أصحاب المعالى الوزراء طلب فيه عدم الإدلاء بأية بيانات أو معلومات فى جميع المسائل التى يجوز عرضها على لجان التطهير.

وقد أوضح دولته أنَّ هذه المسائل لا يجوز أخذها قضية مسلمة ما لم يصدر فيها الحكم النهائى لهذه اللجان وحتى لا يساء استعمال هذه المعلومات بما يعرض سمعة الأبرياء للشبهات المغرضة والاتهامات الباطلة.

آمنت بالله، أليس هذا هو عين ما قلته فى 5 مارس الماضى وهو بالحرف الواحد: «سأفترض أنَّ فى الوفديين مجرمين ارتكبوا ما تؤاخذ عليه القوانين.. سوقوهم إلى التحقيق فإن انجلى عما يدعو إلى المحاكمة فحاكموهم إنما يجب أن تصان الكرامات والأعراض الأولى عن الإهدار والثانية عن الولوغ فيها إلى أن تصدر الجهات المختصة بالمحاكمة كلمتها النهائية».

ثم قلت فى نفس الكلمة ما نصه:

«أظن أنَّ دولة رئيس الوزراء وهو رجل من رجال القانون البارزين يقرنى على أنَّ تلطيخ الناس بالوحل، قبل التحقيق وظهور إدانتهم أمر لا تقره قوانين ولا ترتضيه عدالة».

فليسمح لى دولة رئيس الوزراء بكل أدبٍ واحترامٍ أن أقول إنَّ الذى سجله فى كتابه اليوم إلى أصحاب المعالى الوزراء حقٌ وواجبٌ، ولكنى أعتب عليه لأنه جاء متأخرًا.

ومن حقى أن أذكر لدولة رئيس الوزراء أننى لم أكن مغرضًا ولا متحزبًا عند ما لجأت إليه منذ شهرين ليقف هذه الحملة. إنما كنت الناصح الأمين.

كما أننى لم أكن مغرضًا ولا متحزبًا عندما رجوته فى الكلمة الثانية فى 14 إبريل الحالى بأن يحول دون تسرب بحوث الحكومة إلى الصحف والمجلات فتنشرها تباعًا وقبل أن يفصل القضاء لأنَّ هذا هو التشهير بعينه.

ولقد ضربت لدولته أمثلة مما تسرب فعلًا من مذكرات أعدتها بعض الوزارات وقد ظهرت بعباراتها وأرقامها وتواريخها فى الصحف.

على أننى أحمد الله أن دولة رئيس الوزراء قد انتهى إلى أنَّ نصيحتى كانت خالصة لوجه الله والعدالة فطلب إلى أصحاب المعالى الوزراء ما طلب انتظارًا لكلمة القضاء ومنعًا من أن يساء استعمال ما لدى الوزارات من بيانات ومعلومات بما يعرض سمعة الأبرياء للشبهات المغرضة والاتهامات الباطلة.

ولعلَّ دولة رئيس الوزراء وجد أنَّ أغلب ما طنطن به المشهرون فيه تجوز وفيه مبالغة وفيه تشويه لكثير من الحقائق. ولما يسمع دفاع أحد عن أية تهمة، فرأى دولته أخيرًا أنَّ الأمر اقتضى تدخله.

ولعلِّى لا أجازف إذا قلت وقد قرأت كل ما نشر فى جميع الصحف والمجلات من هذا النوع أنَّ غالب ما نشر سيتضح أنه تصرفات بريئة، وأنه لو ثبت على بعض

الأفراد شيء يؤاخذون عليه فإنَّه سيبقى عملًا فرديًا لا يمس حزبًا ولا يشين هيئة ولا يلوث سمعة مصر التى لوثها لفيف من بنيها سخروا أنفسهم منذ سنوات لفضيحتها وتركوا خصوم بلادهم يستغلون ذلك أسوأ استغلال.

والله يظهر الحق ويعليه ويدحض الباطل ويمحوه.